تلقي شرّاح اللمع لآراء الأخفش الأوسط (ت: 215هـ) النحوية بين القبول والرفض

The opinions of Alluma's book's explainers (Sharh Alluma) about the grammatical views of Al-Akhfash Al-Awsat between acceptance and rejection (d: 215 AH).

كوثر فليح عبد الموسوي

مديرية تربية المثنى، العراق

أ.د. باسم خيري خضير

كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، العراق

Kawthar fleeh Abdel Moussawi

Muthanna Education Directorate, Iraq

mast1.kawtharfleeh@mu.edu.iq

Prof. Dr. Basem Khairy Khudair

Faculty of Education for Human Sciences, University of Al-Muthanna, Iraq

basem.Khairey96@mu.edu.iq

الملخص:

تقدم هذه الدراسة تحليلاً لتلقي شرّاح اللمع لآراء الأخفش الأوسط النحوية ومدى موافقتهم لها ومخالفتها، فلما كانت آراؤه حاضرة بين ثنايا شروحهم فهذا دليل أهيمتها عندهم، فعمدَ البحث لبيان تلقيهم لها، بين الرفض والقبول، فبعد تحليل هذه الآراء يتلخص ختامها في قول الشارح الذي نقلها فيما إذا كان موافقًا أو مخالفًا لها، وتعددت أسباب الرفض لبعض المسائل بين متابعتهم لمذهب خالف رأي الأخفش، أو ذهابهم لتأويل الشواهد التي احتج بها الأخفش لرأيه، فيما وافقوه في مسائل أخرى مؤيدين حجته فيها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في شرح ووصف تلك الأقوال وبيان مدى قبولهم أو رفضهم للآراء الأخفش، وتوصلنا لمجموعة من النتائج منها: موافقة الشرّاح للأخفش في اغلب المسائل التي لم يخرج بها عن إجماع الجمهور، ويقدم البحث أمثلة من المسائل التي ناقشتها شروح اللمع.

الكلمات المفتاحية: آراء الأخفش، شروح اللمع، القبول، الرفض.

Abstract:

This study presents an analysis of the opinions of Alluma's book's explainers (Sharh Alluma) about the grammatical views of Al-Akhfash Al-Awsat, and the extent of agreement and disagreement regarding them. Then because the opinions of Al-Akhfash Al-Awsat were presented among their explanations, this indicates the importance of these opinions to them. The research showed how they received these opinions either by accepting or rejecting them. After analyzing these opinions, the conclusion is summarized in the saying of the explainer who conveyed them whether he agreed or disagreed with them. Moreover, the reasons for the rejection of some issues were varied between their follow to an ideology that contradicted Al-Akhfash's opinion, or their interpretation of the evidences that Al-Akhfash use as an argument for his opinion. While they agreed with him on other issues as a support for his argument in them. The study depended on the analytical descriptive approach in explaining and describing those sayings and indicating the extent of their acceptance or rejection of Al-Akhfash's opinions. It concluded that the explainers agreed with Al-Akhfash in most of the issues in which his opinion did not differ from that of the majority of scholars. The research provided examples of the issues discussed by the Alluma's explanations book (Shoroh Alluma's book).

Keywords: Al-Akhfash's Opinions, Shoroh Alluma, acceptance, rejection.

المقدمة:

يدور هذا البحث حول مجموعة من المسائل النحوية التي كان للأخفش فيها رأي تناقلته شروح اللمع، فالسؤال ذي يتبادر للأذهان هنا هل تقبّل شرّاح اللمع كل تلك الآراء ووجهات النظر النحوية؟ أو رفضوها؟ وبعد دراسة تلك الآراء ومعرفة وجهة نظر الشارح فيها تبين أن هناك من الشرّاح من رفض رأيه معللًا رفضه بعدم وجود السماع به، أو من ذهب إلى أن إجماع الجمهور يخالفه فلا يمكن موافقة رأي الأخفش في هذه المسألة، وهناك من الشرّاح من وافق مذهب الأخفش في مسائل أخرى أما لأنه احتج برأي الأخفش على ما ينقله حول المسألة النحوية، أو لأن رأيه موافق لرأي جمهور النحاة، أو لقوة الحجة والدليل الذي استدل به الأخفش، فكانت مجموعة من المسائل التي رفضها الشرّاح أو قبلوها مدار الحديث في هذا البحث.

وهذه الدراسة نحوية تحليلية تتناول الآراء الأخفش التي وردت في شروح اللمع وأثرها في الفكر النحوي، وعلى الشرّاح ومدى موافقتها أو محالفتها، وأسباب ذلك، فعمد البحث لتحليل تلك الآراء من خلال آراء النحاة المتقدمين والمتأخرين، ورأي الشارح أيضًا.

وأما المصادر الأساسية التي اعتمدت فهي شروح اللمع، وكتاب معاني القرآن للأخفش، وقد قدمنا لبحث بمدخل يُعرّف بشروح اللمع وشارحيها التي قام عليها البحث، ولم يُذكر تعريف بالأخفش؛ لاستيفاء الدراسات التعريف به؛ كما أن له من الشهرة ما يُغني عن التعريف به في سطور موجزة، لذا كان الجزء الأكبر من البحث في المسائل التي رفضها الشرّاح أو قبلوها، وخُتم البحث بأهم النتائج التي توصل إليها، ونسأل الله التوفيق إنه وليُّ ذلك.

مشكلة البحث:

واجهت البحث بعض المشكلات أثناء الدراسة منها ما يتعلق في صعوبة استقراء كل الأقوال الواردة حول المسألة النحوية التي تُناقش ومن ثُم تحليلها، وكذلك تحليل قول الشارح وهل يؤيد رأي الأخفش أو يعارضه؛ لأنه في أكثر الأحيان لا يصرح بذلك.

أسئلة البحث:

1- كيف استدل الشرّاح بالآراء الأخفش في المسائل النحوية؟
2- هل قبلوا تلك الآراء وما الأسباب التي دعت للقبول؟
3- رفض الرأي وما الأسباب التي دعتهم إلى رفضه؟

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام هذا المنهج على الآراء التي استقيت من شروح اللمع ومن ثم بيّنت تلقي الشرّاح لها.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

1- بيان أثر الآراء الأخفش في شروح اللمع، وأهميتها عند الشارح.
2- تلقي الشراح لتلك الآراء موافقةً ورفضًا.

أهمية البحث:

تكسب الدراسات أهميتها من أهمية الموضوع الذي تعرض له، وبما أن هذا يدور حول آراء الأخفش الأوسط النحوية فهذا يضفي عليه أهمية بالمقام الأول، وكذلك شروح اللمع التي تمثل متن المعتمد وشرّاحها الذين كانوا في مقدمة النحاة في القرن الرابع الهجري إلى القرن السادس الهجري، فآراء الأخفش في شروحهم لها مزية خاصة إذ اهتموا بذكرها وتفصيل القول فيها في أغلب المسائل، وردّها أو قبولها وفق توجههم فاهتمت الدراسة في بيان ذلك.

هيكل البحث:

قسم البحث إلى:

- المبحث الأول: التعريف بشروح اللمع وشارحيها.
- المبحث الثاني: رفض الشرّاح لآراء الأخفش.
- المبحث الثالث: قبول الشرّاح لآراء الأخفش.
- الخاتمة

تمهيد:

إنَّ آراء الأخفش من الآراء البارزة في شروح اللمع، والتي لا يخلو موضوع منها إلا وكان الأخفش قد ذُكر في صفحاته، فكان رأيه مقترنًا برأي أستاذه سيبويه، أو يتميز رأيه عن غيره في مسألة ما؛ لأنه خالف بقية النحاة فيها، وهذا الذي جعل شرّاح اللمع لا يغفلون آراءه، وتعددت طرق إيراد هذه الآراء عند الشرّاح بين قبولٍ للرأي ورفضٍ له، وقبل الخوض في تفاصيل تلقي الشرّاح للآراء الأخفش يأتي التعريف بالشروح المعتمدة، وشارحيها مرتبة حسب وفاة الشرّاح،

المبحث الأول: التعريف بشروح اللمع وشارحيها

أولًا: شرح اللمع للثمانيني: هو عمر بن ثابت أَبو القاسم الثمانينيّ النحويّ الضرير، إِمامٌ فاضلٌ، وأَديبٌ كاملٌ، أخذ عن ابن جني، وكان خواص الناس في ذلك الوقت يقرأون على أبي القاسم عبد الله بن برهان الأَسديّ، وعمومهم يقرأون على الثمانينيّ[1]، لم تذكر المصادر سنة ولادته، أَمَّا وفاته فكانت في سنة اثنين وأَربعين وأَربعمائة، وقد لقب بالثمانينيّ نسبة إِلى سوق ثمانين، بلدة صغيرة في الموصل، ويقال أَنَّها أول مدينة بُنيت بعد الطوفان، بناها الثمانون الذين نجوا في سفينة نوح فَسُمِيتْ بهذا الاسم[2]، له تصانيف منها: شرح كتاب اللمع، والفوائد والقواعد، والمفيد، وكل ذلك في النحو، وشرح التصريف[3].

ثانيًا: شرح اللمع لابن برهان العكبري: عبد الواحد بن علي بن عمر بن إِسحاق بن إِبراهيم بن برهان، ويكنى بأبي القاسم الأسديّ[4]، العكبريّ النحويّ، لغوي، ونحويّ، ونسابة، وإِخباري[5]، كان من العلماء القائمين بعلوم كثيرة، منها النحو واللغة، ومعرفة النسب والحفظ لأَيَّام العرب وأَخبار المتقدمين ، ولـيس له أُنْسٌ شديدٌ بعلم الحديث ولم يروِ شيئاً من الحديث[6]، وقرأ على عبد السلام البصري(ت405هـ) وأَبي الحسن السمسميّ (ت420هـ)، كان أَوَّل الأَمر مُنَجِّماً، ثم صار نحوياً، وكان حنبلياً ثم صار حنفياً[7]، ويحكى عنه أَنَّه كان يقول: " الحمد لله لأَنّي كنت مُنَجِّماً فصرتُ نحوياً وكنت حنبلياً فصرت حنفياً عدلاً[8] "، وتوفي سنة (456هـ)، ومن مؤلفاته: كتاب شرح اللمع.

ثالثًا: شرح اللمع للواسطي: هو القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير، ويكنى بأَبي نصر النحوي، لم تذكر المصادر تاريخ ولادته، وإِنَّما ذكرت أَنَّه توفي سنة (469هـ) في مصر، رحل

---

[1] الحموي، ياقوت (1993): معجم الأدباء، تحقيق: د- إحسان عباس، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ج5، ص2092.

[2] الحموي، مصدر سابق: ج5، ص2091.

[3] السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (1979): بغية الوعاة، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، ط2، بيروت، دار الفكر، ج2، ص120.

[4] الأنباري، لأبي البركات (1998): نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، د-ط، القاهرة، دار الفكر العربي، ص308. القفطي، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف (1986): إنباه الرواة على إنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، ط1، القاهرة، دار الفكر العربي، ج2، ص123.

[5] القفطي، مصدر سابق، ج2، ص312.

[6] السيوطي، مصدر سابق، ج2، ص120. الأنباري، مصدر سابق، ص460.

[7] القفطي، مصدر سابق، ج2، ص210. الأنباري، مصدر سابق، ص308.

[8] الأنباري، مصدر سابق، ص260.

الواسطي إلى بغداد، ولقي فيها أَصحاب أَبي علي، وتنقل في البلاد حتى استوطن في مصر، ومن مصنفاته: كتاب شرح اللمع، وكتاب في النحو رتبه على أبواب الجمل، وشرح من كل باب مسألة[1].

رابعًا: كتاب البيان في شرح اللمع للعلوي: عمر بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن أَحمد بن علي بن الحسين بن علي بن حمزة بن يحيى بن الحسين، العلويّ، الكوفيّ، الزيديّ، ويُكنّى بأَبي البركات[2]، ولد في الكوفة سنة (442هـ)، ورحل إلى الشام، وسمع من جماعة، وأَقام بدمشق وحلب مدَّة، فالتقى بشيخه أَبي القاسم زيد بن علي الفارسيّ، فلزمه، وقرأَ عليه كتاب الإيضاح لأَبي علي، ويُعدُّ العلويّ إماماً من أَئمة النحو واللغة والفقه والقراءات والحديث[3]، وقال فيه السمعاني: "كان خشن العيش، صابراً على الفقر، قانعاً باليسير"[4]، كما قال فيه: "سمعته يقول أنا زيديّ المذهب، لكنّي أفتي على مذهب السلطان، يعني أَبا حنيفة[5]"، توفي الشريف العلوي سنة (539هـ)[6]، ومن مؤلفاته شرح اللمع[7].

خامسًا: شرح اللمع للأصفهاني: هو علي بن الحسين بن علي الضرير النحويّ، الباقوليّ، الأصفهانيّ، المعروف بالجامع أو جامع العلوم، ويكنى بأَبي الحسن[8]، لم تذكر المصادر تاريخ ولادته، ومصادر علمه، غير أَنَّ السيوطي قال عنه في بغية الوعاة: "قال البيهقي في الوشاح: هو في النحو والإعراب كعبة لها، أَفاضل العصر سدنة، وللفضل بعد خفائه أسوة حسنة"[9]، وتوفي الأصفهانيّ سنة (543هـ)، ومن تصانيفه: شرح اللمع، وشرح الجمل، والجوهر، والمجمل، والاستدراك على أبي علي، والبيان في شواهد القرآن، وعلل القراءات[10]، وكتاب كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في علل القرآن[11].

سادسًا: الغرة في شرح اللمع لابن الدّهان: أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي بن عبدالله بن سعيد بن محمد بن نصر بن عاصم بن عباد وقيل يرجع نسبه إلى الصحابي أبي اليسر كعب بن عمرو

---

[1] الحموي، مصدر سابق، ج5، ص2230. السيوطي، مصدر سابق، ج2، ص262.
[2] الحموي، مصدر سابق، ج5، ص2062. السيوطي، مصدر سابق، ج5، ص215.
[3] السيوطي، مصدر سابق، ج2، ص215.
[4] السيوطي، مصدر سابق، ج2، ص215.
[5] الحموي، مصدر سابق، ج5، ص2062.
[6] السيوطي، مصدر سابق، ج2، ص215. الحموي، مصدر سابق، ج5، ص2062.
[7] السيوطي، مصدر سابق، ج2، ص215. الحموي، مصدر سابق، ج5، ص2062.
[8] القفطي، مصدر سابق، ج2، ص247. السيوطي، مصدر سابق، ج2، ص160.
[9] القفطي، مصدر سابق، ج2، ص247.
[10] السيوطي، مصدر سابق، ج2، ص160.
[11] الحموي، مصدر سابق، ج4، ص1337.

الأنصاري [1]، ولد بنهر طابق، وكان أصله من بغداد من محلة المقتدية، ويذكر المترجمون أنه انتقل من بغداد إلى أصفهان ثم عاد إلى بغداد واستوطنها زمنًا ثم خرج طالبا دمشق فلما اجتاز الموصل طلبه وزيرها الجواد الأصفهاني وأكرمه وصدره للإقراء والتأليف وبقي فيها حتى وفاته، مؤلفاته شرح الإيضاح والتكملة، شرح اللمع المسمى الغرة، كتاب تفسير القرآن، كتاب النهاية في العروض، كتاب الدروس، وكتاب الفصول، وكتاب الأضداد في اللغة طبع بتحقيق دكتور محمد حسين آل ياسين وغيرها من المصنفات التي ألفها ابن الدهان وتوفي في الموصل سنة (569هـ)[2].

سابعًا: المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري: وهو عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين العكبري، المعروف بأبي البقاء النحوي الضرير، ولد سنة (538هـ)، وهو من أهل باب الأزج وهي محلة كبيرة تقع شرق بغداد، وأصله من عكبرا، قرأ النحو واللغة والأصول والحساب والخلاف والفرائض، ورُحل إليه من الأقطار، كان أديبًا ذو معرفة بعلوم القرآن والجبر والمقابلة وغوامض العربية، أصيب بالجدري وهو صبي فعُمي، وله مؤلفات منها: إعراب القرآن، وتفسير القرآن الكريم، وإعراب الشواذ من القرآن، والصباح في شرح لإيضاح، والمتبع في رشح اللمع، واللباب في علل البناء والإعراب، وغيرها من المصنفات، توفي سنة (616هـ)[3].

ثامنًا: توجيه اللمع لابن الخباز: أَحمد بن الحسين بن أَحمد بن معالي بن منصور بن علي الشيخ شمس الدين بن الخباز، الإربليّ، الموصليّ، النحويّ، الضرير[4]، كان ابن الخباز علَّامة زمانه في النحو واللغة والفقه والعروض والفرائض، توفي في الموصل سنة سبع وثلاثين وستمائة، ومن مصنفاته: النهاية في النحو، وشرح ابن معطٍ[5]، وشرح اللمع.

وبعد هذا التعريف بشروح المعتمدة وشارحيها انتقل لآراء الأخفش عند شرّاح اللمع في بيان موافقتهم له بالرأي أو مخالفته أوضحه في أمثلة للرفض والقبول:

---

[1] الحموي، مصدر سابق، ج4، ص1337.

[2] ابن الدّهان، سعيد بن المبارك (2011): الغرة في شرح اللمع، تحقيق: فريد عبدالعزيز الزّامل السُّليم، ط1، الرياض، دار التدمرية، ج1، ص12– 25.

[3] الفيروزابادي، محب الدين محمد بن يعقوب (2000): البلغة في تراجم ائمة النحو، تحقيق: محمد المصري، ط1، دمشق، دار سعدالدين للطباعة والنشر، ص168– 169. العكبري، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين (1994): المتبع في شرح اللمع، تحقيق: عبدالحميد حمد محمود الزويّ، ط1، بنغازي، منشورات جامعة قازيونس، ج1، ص36– 37.

[4] السيوطي، مصدر سابق، ج2، ص304.

[5] السيوطي، مصدر سابق، ج2، ص304.

المبحث الثاني: رفض شرّاح اللمع لآراء الأخفش

قدمت مسألة رفض الشرّاح لآراء الأخفش؛ لأن أكثر ما صادفني في جمع هذه الآراء وتحليلها في الفصول السابقة هو عدم موافقة الشرّاح على رأي الأخفش، ولذلك عدة أسباب منها متابعتهم لرأي خالفه الأخفش، أو لتشكيكهم بالشاهد والحجة التي اعتمدها، وسأعرض أمثلة لما رفضه الشرّاح من آراء وسبب رفضهم:

أ- جواز إقامة المصدر مقام الفاعل مع حضور المفعول في الكلام: نقل ابن الخباز هذا الرأي بقوله: ذهب قومٌ إلى إجازة أن يقوم المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول في الكلام، محتجين لمذهبهم بقراءة أبي جعفر[1]: {ليجزي قومًا بما كانوا يكسبون}[الجاثية: 14] دون أن ينسب الرأي[2]، ولكن هذا الرأي للأخفش كما ذكر ابن مالك والرضي[3]، ورفض ابن الخباز هذا الرأي فقال: ((والذي احتجوا به مخرج على غير ما فهموه، أما قوله: {نجي المؤمنين}[4]، فلو كان كما قالوا لكان فعلًا ماضيًا قد أسكنت ياؤه من غير ضرورة، وذلك إنما يجيء في الشعر، وهو محمول على أن الأصل: ننجي، فأبدل النون الثانية جيمًا كما قالوا: إنجاص وإنجانة: إجَّاص، وإجَّانه، وأما قوله: {ليجزي قومًا} [الأنبياء: 88] ففي يجزي ضمير الغفران الذي دل عليه يغفر، وذلك ليس مصدر يجزي، والنزاع إنما وقع في مصدر الفعل المبني للمفعول[5]، ففي قوله هذا يفند ابن الخباز حجة الأخفش فيما ذهب إليه في هذه المسألة، وأما الثمانيني فلم يجز أن يقوم مقام الفاعل إلا المفعول، ولم يذكر في هذه المسألة إلا رأي البصريين[6]، وتابعه بقية شرّاح اللمع في عدم جواز إقامة غير المفعول مقام الفاعل، ويحتج ابن برهان لرفضه هذا الرأي بأن المفعول شريك الفاعل، فالفاعل يُخرج الفعل من العدم إلى الوجود، والمفعول به حافظ لوجوده، وأما العلوي فعلل رفضه بقوله: بأنه هو الذي يقصد بالإخبار عنه فكيف تخبر عن غيره مع القدرة عليه، ثم أضاف

([1]) القيسي، مكي بن أبي طالب (1984): الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محي الدين رمضان، ط3، بيروت، مؤسسة الرسالة، ج2، ص112 ونسب القراءة بنون واحدة وتشديد الجيم لأبي بكر وابن عامر ومن قرأ بها فقد بنى الفعل للمفعول.

([2]) ابن الخباز، أحمد بن الحسين (2007): توجيه اللمع، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، ط2، القاهرة، دار السلام للطباعة، ص132.

[3] ابن مالك، جمال الدين محمد (1977): شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدوري، د- ط، بغداد، مطبعة العاني، ص186. الرضي، محمد بن الحسن (1996): شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: د- يحيى بشير مصري، ط1، الرياض، طباعة الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ج1، ص245.

[5] ابن الخباز، مصدر سابق، ص132- 133.

([6]) الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت (2010) : شرح اللمع، تحقيق: فتحي علي حسانين، ط1، القاهرة، دار الحرم للتراث، ج1، ص373.

حجة ابن برهان على الرفض، وأما الأصفهاني فلم يجز المسألة دون أن يذكر تعليلًا لرفضه، فيما ذهب أبو البقاء إلى اعتماد حجة ابن برهان والعلوي في رفضه للمسألة [1]، وعليه يكون الشرّاح قد تابعوا المذهب البصري في عدم إجازة أن يقوم مقام الفاعل غير المفعول، محتجين بأن المفعول به شريك الفاعل، وأنه حافظ للفعل فيكون هذا رفضًا لمذهب الأخفش الذي أجاز المسألة.

ب- زيادة الواو: نقل شارحا اللمع ابن برهان العكبري وابن الدهان قول الأخفش في زيادة الواو في باب حروف العطف، ذاكرين حججه على صحة ما ذكره[2]، وقد رد ابن الدهان القول بزيادتها ويظهر ذلك في قوله: ((والتقدير فيه عندهم [3]، فلو قال: التقدير عندنا أو التقدير فيها، لأمكن أن يقال إنه يؤيد زيادتها، ولكنه أغلب ما استعمل في شرحه للمسألة هو الضمير "هم" وهذا يظهر أنه ليس على مذهب الأخفش والكوفيين، ثم بعد ذلك يعلل رفضه بقوله: وهذا جميعه متأوَّل تأويلًا يخرجه عن زيادة الواو[4]، فتابع المذهب البصري الذي نفى أن تكون زائدة وإن كل الشواهد القرآنية والشعرية التي أُحتج بها لزيادة الواو تذهب إلى تأويلها؛ لأن الواو حرف وضع لمعنى فلا يجوز أن يُحكم بزيادتها مخالفة للأصل [5]، وكما رفض أبو البقاء العكبري أن تأتي الواو زائدة، فقال: ((واعلم أن مذهب المحققين أن "الواو" لا تكون زائدة؛ لأن الواو حرف معنى، وحروف المعاني إذا زيدت أوقعت لبسًا [6]، والذي نصل إليه أن ابن الدهان وأبا البقاء قد رفضوا أن تأتي الواو زائدة على رأي الأخفش والكوفيين؛ لأنهم تابعوا المذهب البصري في هذه المسألة.

ت-صلة أي: نقل الثمانيني قول الأخفش في "أي" في قوله تعالى: {قلْ يا أيُّها الكافرون} [الكافرون:1] أنه يقدر الكلام: يا أيُّها القوم الكافرون، فيسميها صلة لأي[7]، كما نقل هذا الرأي عن الأخفش

([1]) ابن برهان العكبري، أبو القاسم عبدالواحد بن علي (1984): شرح اللمع، تحقيق: فائز فارس، ط1، الكويت، السلسلة التراثية 11، ج 1، ص46. العلوي، عمر بن ابراهيم (2002): كتاب البيان في شرح اللمع، تحقيق: علاء الدين حموية، ط1، عمّان، دار عمّار، ص137. الأصفهاني، أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي (1990): شرح اللمع، تحقيق ابراهيم بن محمد أبو عباة، د-ط، الرياض، طباعة إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ج1، ص331، والعكبري، مصدر سابق، ج1، ص255.

([2]) ابن برهان، مصدر سابق، ج1، ص245. ابن الدهان، مصدر سابق، ج2، ص875- 876.

([3]) ابن الدهان، مصدر سابق، ج2، ص873.

([4]) المصدر السابق، ج2، ص876- 877.

([5]) الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، د-ط، بيروت، دار الفكر، ج2، ص458- 459.

([6]) العكبري، مصدر سابق، ج2، ص425.

([7]) الثمانيني، مصدر سابق، ج2، ص626.

الواسطي والأصفهاني[1]، وقد ردَّ كلا الشارحين قول الأخفش فالواسطي نقل رد الفارسي على الأخفش وكأنه اكتفى برد مذهب الأخفش بقول الفارسي[2]، وأما الأصفهاني فقد خطّأ الأخفش فقال: إن مذهب أبي الحسن أن "أيّا" موصول وأن الرجل خبر مبتدأ مضمر على تقدير "يا أيها هو الرجل" والجملة صلة ل" أيّ" وهذا خطأ؛ لأن هذا المضمر قط لم يظهر هنا فكيف يكون صلة لأي؟[3]، فالواسطي لم يصرح برفض مذهب الأخفش إنما اكتفى برد الفارسي عليه، وهذا إن دلَّ فيدلُّ على أنه رفض كونها موصولة، أما الأصفهاني فقد صرّح بأنها خطأ وعلل لرأيه في رفضه رأي الأخفش.

ث-ما في التعجب: من الآراء التي نقلها شرّاح اللمع عن الأخفش أنه عدَّ "ما" في "ما أفعله" اسمًا موصولًا بمعنى الذي[4]، وقد خالفه الرأي الواسطي، والعلوي، فالواسطي ذكر أن هذا لا يصلح؛ لأنه لم يظهر في قرآن أو شعر[5]، وعدَّ العلوي رأيه فاسدًا فلا يمكن ان تكون "ما" اسمًا موصولًا؛ لأن الصلة والصفة متخصصان، والتعجب من حقه أن يكون مبهمًا ليدل على التكثير، وعليه تكون "ما" في التعجب اسمًا مبهمًا تامًا[6].

ج- تثنية أجمع: نقل هذه المسألة ابن الدهان في الغرة أن الأخفش أجاز تثنية "أجمع" محتجًا بما سمعه عن العرب في أنهم يثنونها، ولكنه لا يؤيد تثنيتها لأنهم استغنوا عن التثنية بكلا وكلتا[7]، وأما الأصفهاني فلم ينص على رأي الأخفش وإنما ذهب إلى أنها لا تثنى استغناءً بكلا وكلتا كما استغنت العرب بترك عن ودع[8]، فيكون ابن الدهان والأصفهاني قد رفضا تثنية "أجمع"؛ لأنها

([1]) الواسطي، القاسم بن محمد بن مباشر الضرير (2000): شرح اللمع، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي، ص146. الأصفهاني، مصدر سابق، ص622.

([2]) الواسطي، مصدر سابق، ص146.

([3])الأصفهاني، مصدر سابق، ص622.

([4]) الثمانيني، مصدر سابق، ج2، ص717. الواسطي، مصدر سابق، ص178. العلوي، مصدر سابق، ص458. الأصفهاني، مصدر سابق، ص669. العكبري، مصدر سابق، ج2، ص539. العكبري، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين (2009): اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: محمد عثمان، ط1، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ص143. ابن الخباز، مصدر سابق، ص382.

([5]) الواسطي، مصدر سابق، ص179.

([6]) العلوي، مصدر سابق، ص458.

([7]) ابن الدهان، مصدر سابق، ج2، ص789.

([8]) الأصفهاني، مصدر سابق، ص561.

مخالفة للإجماع فلا سماع يؤيد مذهبه، والقياس إذا عارض السماع لا يعتد به [1]، لذا فالمسألة هنا خالفت الإجماع فرفضها ابن الدهان والأصفهاني.

المبحث الثالث: قبول شرّاح اللمع لآراء الأخفش

يبحث هذا القسم في قبول الشرّاح للآراء الأخفش موافقتهم لما ذهب إليه، وتعددت المسائل التي لا يختلف فيها رأي الشارح عن رأي الأخفش أما لأنهم يرون أن الحجة التي اعتدَّ بها كافية لأثبات رأيه، أو لأنه لم يخالف مذهبًا هم من أتباعه، ولأهمية آراء الأخفش عند النحاة وشرّاح اللمع بالخصوص يظهر مدى حرصهم على إثباتها، وموافقتها في كثير من الأحيان، ومن أمثلة الموافقة على آرائه وقبولها:

أ- الجر بـ"مذ ومنذ": نقل ابن برهان العكبري رأي الأخفش في أن "مذ ومنذ" يُجر بها على لغة أهل الحجاز [2]، ونقل هذا القول أيضًا ابن الدهان [3]، وأما بقية الشرّاح فلم ينقلوا رأي الأخفش في هذه المسألة؛ لأنها لم يختلف فيها القول إذ قد تأتي اسمًا، أو تأتي حرفًا، ولكن ما نقله الأخفش هنا هو لغة أهل الحجاز الذين يجرون بها، وقد كان موقف الشرّاح موافقًا لما نقله الأخفش في أنها تعمل الجر فيما بعدها؛ لأن العرب تستعملهما حرفين او اسمين، وبما أنها مسألة مثّلت إجماعًا فقد وافق الثمانيني قول الأخفش، وكذلك ابن برهان العكبري، والواسطي، والعلوي، والأصفهاني، وابن الدهان، وأبو البقاء العكبري، وابن الخباز [4].

ب- ترك صرف ما ينصرف في الضرورة: نقل ابن برهان العكبري في باب الممنوع من الصرف أن الأخفش أجاز ترك صرف ما ينصرف للضرورة، مستدلًا على ذلك بما ورد من أشعار عن العرب[5]، وقد وافق ابن برهان الأخفش فيما ذهب إليه، وكان مناصرًا لمذهبه فقال: يقال لمن رغب عن مذهب أبي الحسن في إجازته ترك صرف ما ينصرف في الضرورة، إنه جهل مقاييس

---

(1) الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي (1993): شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق: تركي بن سهو بن نزال العتيبي، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي، ج2، ص679.

2 ابن برهان، مصدر سابق، ج1، ص189.

3 ابن الدهان، مصدر سابق، ج2، ص636.

4 الثمانيني، مصدر سابق، ج1، ص220. الواسطي، مصدر سابق، ص97. العلوي، مصدر سابق، ص257-258. الأصفهاني، مصدر سابق، ص519. ابن الدهان، مصدر سابق، ج2،ص 631. العكبري، مصدر سابق، ج1،ص 384. ابن الخباز، مصدر سابق، ص241.

(5) ابن برهان، مصدر سابق، ج2، ص477- 479.

العربية، أو ذهب عن كثرة الرواية به، أو إنه عاند؛ لأن الشعر يضطرك إلى ترك صرفها[1]، فذهب إلى نصرة رأي الأخفش في المسألة لكثرة السماع الوارد فيها.

ت- نقل شرّاح اللمع رأي الأخفش في أن الألف واللام تزاد في بعض المواضع، كما في " الذي، والتي، والرجل "محتجين لمذهبه بالسماع الوارد فيه، وكذلك أنه إذا لا يمكنك أن تدخل ألف ولام أخرى على اللفظة دلَّ على أنها زائدة[2]، وقد وافق الواسطي الأخفش فيما ذهب إليه، فقال: إن من أنواع الألف واللام أن تكون زائدة كما في " أم العمرو" [3]، فهو يؤيد رأي الأخفش في مجيئها زائدة.

ث- منع صرف الاسماء الثلاثية ساكنة الوسط: نقل العلوي أن الأخفش لا يجيز صرف الاسماء الثلاثية ساكنة الوسط بأي حال؛ لأنها اجتمعت فيها علتان تمنعانها من الصرف، وسكون وسطها لا يغير الحكم الثابت فيها[4]، والعلوي هنا موافق لما ذهب إليه الأخفش في عدم صرفها، كما أنه لم يخالف الرأي الآخر الذي جعل الصرف اختيارًا فقال: ((وكل مذهب جيد مأخوذ به؛ لأن العرب تكلمت بالصرف وتركه ألا ترى قول الشاعر: [5] (البيت من المنسرح)

لم تَتلفَّعْ بفضلِ مئزرها *** دعدٌ ولم تُسْقَ دعدُ بالعلبِ

فصرف ولم يصرف في بيت واحد؛ لأنهما جائزان[6]، ومع أن الأخفش منعها من الصرف مطلقًا إلا أن العلوي كان معه في الرأي؛ لأنه قد ورد هذا المذهب عن العرب فيؤخذ به، وأيضًا وافق من صرفها؛ لأنه جائز أيضًا.

ج- رافع الخبر: نقل شرّاح اللمع الواسطي والأصفهاني وأبو البقاء العكبري الأقوال المختلفة في رافع الخبر، ولم ينسبوها، وتابع الأصفهاني وأبو البقاء الرأي القائل بأن رافع الخبر هو الابتداء، فقال الأصفهاني: (الخبر مرفوع عندنا بالابتداء[7]، وقال أبو البقاء العكبري: والصحيح أنه مرفوع

([1]) ابن برهان، مصدر سابق، ج2، ص501.

([2]) الثمانيني، مصدر سابق، ج2، ص876. ابن برهان، مصدر سابق، ج 2، ص580. الواسطي، مصدر سابق، ص231. العلوي، مصدر سابق، ص578. الأصفهاني، مصدر سابق، ص748. العكبري، مصدر سابق، ج2، ص634. ابن الخباز، مصدر سابق، ص487.

([3]) الواسطي، مصدر سابق، ص114.

([4])العلوي، مصدر سابق، ص509.

([5]) جرير، جرير بن عطية الخطفي (1986): ديوان جرير، تحقيق: كرم البستاني، د-ط، بيروت، دار بيروت للطباعة، ص67، وفي الديوان عجز البيت: ولم تُغْذَ دعدُ بالعلبِ.

([6]) العلوي، مصدر سابق، ص509.

([7]) الأصفهاني، مصدر سابق، ص286.

بالابتداء لوجهين: أحدهما: أن الابتداء لما رفع المبتدأ، وجب أن يرفع الخبر؛ لاقتضائه لهما معاً، والآخر: أن المبتدأ اسم جامد فلا يصلح للعمل في الخبر[1]، وقد تبين أن من ذهب إلى أن رافع الخبر هو الابتداء هو الأخفش وبعض النحاة[2]، وقد نصَّ الأخفش على هذا الرأي في "معاني القرآن" وأيده بأنه أقيس الآراء في العامل في الخبر[3]، وعليه يكون الأصفهاني وأبو البقاء العكبري قد وافقا الأخفش في أن رافع الخبر هو الابتداء.

الخاتمة:

من خلال العرض السابق لمسائل الرفض والقبول يمكن القول بأنه لم يقف شرّاح اللمع عند حد نقل آراء الأخفش في شروحهم، وإنما قاموا بدراسة الرأي وفق مذهبهم النحوي، ومدى موافقته له، أو لمذهب الجمهور، أو لرؤيتهم الخاصة للمسألة التي يناقشونها، فكانوا يرفضون بعض الآراء، ويقبلون أخرى معللين القبول والرفض وتتلخص أبرز النتائج بالآتي:

- تمسك الشرّاح بالتعليل في عدم إقامة المصدر مقام الفاعل مع حضور المفعول، فيما أحتج الأخفش لإجازته ذلك بالسماع الوارد فيها.
- رفض شرّاح اللمع لمسألة زيادة الواو؛ لأنهم تابعوا المذهب البصري الذي تأول الشواهد التي احتج بها الأخفش والكوفيون لصحة مذهبهم.
- اكتفى الواسطي بردّ رأي الأخفش في مسألة صلة أي بنقل رد الفارسي على قول الأخفش.
- رفض الواسطي والعلوي قول الأخفش في عدّه "ما" في "ما أفعله" في التعجب اسمًا موصولًا؛ لأنه لم يرد سماع بها.
- الاستغناء ب "كلا وكلتا" عن تثنية " أجمع" يوافقه الأصفهاني وابن الدهان، ورفضا مذهب الأخفش في إجازة تثنيتها والذي احتج له بما سمعه عن العرب.
- اعتداد الأخفش بحجية لغات القبائل العربية واحتجاجه بما سمعه منهم في بعض المسائل تابعه فيه شرّاح اللمع.
- وافق العلوي الأخفش في مسألة " الاسماء الثلاثية ساكنة الوسط " في صرفها ومنعها من الصرف؛ لأن المسألة تجوز بالوجهين فجاز الاختيار في الصرف أو المنع لورود السماع به.

([1]) العكبري، مصدر سابق، ج1، ص229.

([2]) أبو حيان، مصدر سابق، ج3، ص1085

([3]) الأخفش، سعيد بن مسعدة (1990): معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي، ج1، ص9.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- ابن الخباز، أحمد بن الحسين (2007): توجيه اللمع، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، ط2، القاهرة، دار السلام للطباعة.
- ابن الدّهان، سعيد بن المبارك (2011): الغرة في شرح اللمع، تحقيق: فريد عبدالعزيز الزّامل السُليم، ط1، الرياض، دار التدمرية.
- ابن برهان العكبري، أبو القاسم عبدالواحد بن علي (1984): شرح اللمع، تحقيق: فائز فارس، ط1، الكويت، السلسلة التراثية.
- ابن مالك، جمال الدين محمد (1977): شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدوري، د–ط، بغداد، مطبعة العاني.
- الأخفش، سعيد بن مسعدة (1990): معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي، ج1، ص9.
- الأصفهاني، أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي (1990): شرح اللمع، تحقيق: ابراهيم بن محمد أبو عباة، د–ط، الرياض، طباعة إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، د–ط، بيروت، دار الفكر.
- الأنباري، لأبي البركات (1998): نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، د–ط، القاهرة، دار الفكر العربي.
- الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت (2010): شرح اللمع، تحقيق: فتحي علي حسانين، ط1، القاهرة، دار الحرم للتراث.
- جرير، جرير بن عطية الخطفي (1986): ديوان جرير، تحقيق: كرم البستاني، د–ط، بيروت، دار بيروت للطباعة.
- الحموي، ياقوت (1993): معجم الأدباء، تحقيق: د– إحسان عباس، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- الرضي، محمد بن الحسن (1996): شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تخقيق: يحيى بشير مصري، ط1، الرياض، طباعة الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (1979): بغية الوعاة، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، ط2، بيروت، دار الفكر.

- الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي (1993): شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق: د- تركي بن سهو بن نزال العتيبي، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- العكبري، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين (1994): المتبع في شرح اللمع، تحقيق: عبدالحميد حمد محمود الزويّ، ط1، بنغازي، منشورات جامعة قازيونس.
- العكبري، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين (2009): اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: محمد عثمان، ط1، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية.
- العلوي، عمر بن ابراهيم (2002): كتاب البيان في شرح اللمع، تحقيق: علاء الدين حموية، ط1، عمّان، دار عمّار.
- الفيروزابادي، محب الدين محمد بن يعقوب (2000): البلغة في تراجم ائمة النحو، تحقيق: محمد المصري، ط1، دمشق، دار سعدالدين للطباعة والنشر.
- القفطي، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف (1986): إنباه الرواة على إنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، ط1، القاهرة، دار الفكر العربي.
- القيسي، مكي بن أبي طالب (1984): الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محي الدين رمضان، ط3، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- الواسطي، القاسم بن محمد بن مباشر الضرير (2000): شرح اللمع، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي.